قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري

أ. لمزري جميلة جامعة جيجل
أ. حبة وديعة جامعة الجلفة

الملخص:

يعاني المجتمع الجزائري من ظاهرة الجريمة شأنه شأن المجتمعات الأخرى ،وبغية معرفة حيثيات ظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري: واقعها ،أشكالها،خصائصها ، تمظهرها،سبل الوقاية منها،يود الباحث من خلال هذا العرض المتواضع تقديم قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري بالأخذ بعين الاعتبار بعض المتغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الجزائري، فما هو واقع الظاهرة وما أنواعها ،أسبابها، وما هي سبل التخفيف من حدتها؟ كل هذه الأسئلة نسعى إلى الإجابة عنها من خلال هذا العرض الذي يحاول في الباحث استنطاق واقع الظاهرة من خلال القراءة السوسيولوجية لحيثياتها.

Resumè :

La société algérienne comme toutes les sociétés souffre de la criminalité. Ce phénomène en croissance demande de l'état une politique de prudence afin de lui mettre fin. Ceci, ne se concrétise qu'en faisant appel à l'étude de sa réalité, ses formes, ses caractéristiques, pour en savoir les moyens de prévention. Notre étude présente une lecture sociologique du phénomène de la criminalité moderne dans la société algérienne Considérant certaines variables sociales qui ont eu lieu dans cette société : ce qui est la réalité du phénomène et les types, les causes, et quelles sont les façons d'atténuer .

الإشكالية:

إن أهّم ما تتميز به المجتمعات الحديثة هو التغير الذي طال جميع مجالات الحياة ومسّ جل الأبنية الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذه المجتمعات،و هذا بدوره ساهم ضمنيا في بروز بعض الظواهر التي شغلت تفكير أفراد المجتمع من حكام ومحكومين ومختصين و باحثين و...الخ، منها الجريمة المعاصرة التي تتميز باختلاف كبير عن الجرائم التقليدية ،فالجرائم المعاصرة لها الكثير من الخصائص أهمها التعقيد والحجم المهول ،فهي وليدة مجتمعات معقدة في تشكيلاتها الاجتماعية ولها إمكانيات تكنولوجية وعلمية جد متطورة لم تكن متوافرة من قبل،في هذا العرض المتواضع يحاول الباحث قراءة واقع ظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري قراءة سوسيولوجية بالموازاة مع متطلبات ومقتضيات هذا العصر الذي به الكثير من المعطيات الاجتماعية الكفيلة بفهم الظاهرة وذلك باستنطاق هذه المعطيات وترجمتها إلى معطيات سوسيولوجية كفيلة بفهم الظاهرة ولو الإحاطة ببعض جوانبها، وذلك بالتطرق إلى خصائص الجريمة ،أنواع الجرائم المعاصرة، علاقة التغير الاجتماعي بالجريمة،بعض النظريات الكفيلة بفهم واقع الظاهرة بالمجتمع الجزائري،وأخيرا سبل الحد من الظاهرة بالمجتمع الجزائري.

أولا :تحديد المفاهيم

الجريمة– الجريمة المنظمة – الجريمة المعاصرة– التغير الاجتماعي.

تعريف الجريمة: اتفقت أغلب التشريعات على أن الجريمة هي سلوك إجرامي بارتكاب فعل جرمه القانون، أو الامتناع عن فعل أمر به القانون.

وتعرف أيضا سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي(غيث،م،سنة 2006،ص 84)[1]. إذن فالجريمة هي السلوك الذي يرتكبه الفرد ويقابل بالرفض التام والعقوبة من طرف المجتمع الذي يتواجد فيه،وهناك فرق بين مفهوم الجريمة ومفهوم الانحراف (سيدرج لاحقا) .

الجريمة المنظمة: المشرع الجزائري لم ينص على الجريمة المنظمة وإنما نص وعاقب مجموعة من الجرائم التي تدخل في إطار الجريمة المنظمة:كتبييض الأموال،المخدرات، وفي القانون العام تعرف الجريمة المنظمة "بأنها كل فعل أو امتناع عن فعل يصدر عن إرادة جماعية آثمة ويترتب عليه تهديد بالخطر أو إلحاق الضرر بتلك المصالح الجوهرية التي يحميها المشرع تحقيقا لأهداف الدولة في حفظ وبقاء المجتمع والعمل

على تقدمه ونموه ويفرض المشرع على مرتكبيه جزاءا جنائيا توقعه السلطة القضائية وفق الإجراءات التي رسمها لها(الجريمة المنظمة،ص 02،بحث مهمل التهميش).

الجريمة المعاصرة :ليس هناك تعريف قانوني لهذا النوع من الجرائم ولكن مجمل القول أنها كل الجرائم المعقدة والمتعددة الأشكال،والتي تتميز بها المجتمعات الحالية ولم تكن موجودة في المجتمعات البدائية،من أمثلة ذلك جرائم تبييض الأموال هذا النوع لم يكن موجود من قبل،فالجريمة المعاصرة مصاحبة وملازمة لتطور و عصرنة المجتمع،كما أن أساليبها متطورة وعصرية مما يزيد من خطورتها وحدة تأثيرها على شبكة العلاقات الاجتماعية والأبنية بالمجتمع.

تعريف التغير الاجتماعي: هو تحوّل في النّظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في الوظيفة أو البنية(بن الشين،أ، سنة 2008، ص25) [2]. وما يمكن الحديث في هذا السياق أن التغير الاجتماعي الذي طال جميع المجتمعات إنّما أثر على جل مناحي الحياة لهذه المجتمعات:الاقتصادية، العلمية ،الثقافية، الاجتماعية،وهذا يبرّر ظهور وزيادة نسب بعض الجرائم،كالجرائم الاقتصادية،والأخلاقية ،والتي هي بالدرجة الأولى وليدة مجتمع يتميّز بالتطور التكنولوجي والإعلامي وهذا ما يميّز الجريمة المعاصرة التي لا يمكن قراءتها وفهمها بمنأى عن المفهوم العام والخاص للتغير الاجتماعي .

الفرق بين الجريمة والانحراف: كل جريمة هي انحراف وليس العكس والانحراف أشمل من الإجرام،كما أنّ الفارق بينهما يكمن في درجة الخطورة الاجتماعية التي يتضمنها السلوك الأمر الذي يجعله إما انحرافا أو جريمة أو سلوكا عاديا أو أنه سلوكا مستحبا وهذه الخطورة قد تقدر بمقدار المتضررين ونوع هذا الضرر ،أو بمقدار الخروج والانتهاك للقيم الأخلاقية العامة بالمجتمع أو تقدر بالاثنين معا(عبد الله أحمد عبد الله: في اجتماعيات الجريمة والانحراف، ص 04) [3]،كما أنّ الجريمة محددة بنص قانوني ،فلا جريمة ما لم يرد نص صريح واضح في قانون العقوبات يجرم الفعل المرتكب(أي لا وجود للجريمة إلا حيث توجد العقوبة القانونية) .

ثانيا:التصنيفات الاجتماعية للجريمة المعاصرة

01-**جرائم ضد الممتلكات**:كالسرقة، إشاعة الفوضى والتخريب.

02-**جرائم ضد الأفراد**:كالقتل والضرب.

03-**جرائم ضد النظام العام**:كجرائم أمن الدولة.

04-**جرائم الأسرة**:كالخيانة الزوجية،إهمال الأطفال.

05-**جرائم ضد الدين**:كالاعتداء على أماكن العبادة.

06-**جرائم ضد الأخلاق**:كالأفعال الفاضحة والجارحة للحياء في المناطق العامة(الساعاتي، س، ،سنة 1983،ص25)[4].

ثالثا:خصائص الجرائم المعاصرة بالمجتمع الجزائري: تتميز الجريمة المعاصرة بالكثير من الخصائص التي تجعلها أكثر تميّزا بالمقارنة مع الجرائم في المجتمعات التقليدية، والجريمة بالمجتمع الجزائري هي الأخرى لها الكثير من الخصائص نورد بعضا منها في ما يلي:

***التعقيد**:نظرا لتشابك الأبنية والأنظمة بالمجتمع الجزائري في عصر الانفتاح والعولمة نجد الجريمة كظاهرة بالمجتمع تتميز هي الأخرى بالتعقيد والتشابك.

***التخطيط**: وهذا تختص به الجريمة المنظمة التي تنتشر بالمجتمع الجزائري على غرار باقي المجتمعات.

***الانتشار والعمومية**: إذ نجدها بجميع المناحي ومختلف المجالات الحياتية:السياسية، الاجتماعية الاقتصادية، الدينية...الخ، كما أنها موجودة بجل المناطق الجزائرية ريفية منها وحضرية، الفقيرة منها والغنية.

***الجريمة بالمجتمع الجزائري مسّت جميع الفئات العمرية** :كبارا وصغارا،متعلمين وغير متعلمين،نساء ورجال،فلم تعد مقتصرة على فئة دون أخرى.

رابعا: أنواع الجرائم المعاصرة بالمجتمع الجزائري:

01-**الاتجار بالمخدرات:** تعتبر جرائم المخدرات من أبرز صور الإجرام المنظم والمعاصر ،وأكثرها شيوعا خلال الفترة الأخيرة بالجزائر وهذا نظرا لتعقد الحياة الاجتماعية وتشابكها، ويتميز هذا النوع من الجرائم بالاحتراف والتخطيط ،التشابك،التعقيد،الربح المادي الكبير الذي يعود على مرتكبيها،فأغلب مرتكبي هذه الجرائم يمتازون باحترافهم وامتلاكهم قدرات وإمكانيات وخبرات تمكنهم من تحقيق أهدافهم،ولعل خير دليل على انتشار الظاهرة بالمجتمع الجزائري ما تنشره الجرائد اليومية ،والمحطات التلفزيونية الجزائرية يوميا عن تفكيك عصابات محترفة في الاتجار و تهريب للمخدرات.

02-**جرائم الاقتصادية:** كالاختلاسات والرشاوى،مثل ما حدث بشركة سونطراك، و واختلاس للأموال العمومية مثل ما حدث بولاية الجلفة مدير التكوين المهني يختلس من الأموال العامة (جريدة النهار ،يوم

26مارس2013،ص05) [5]. كما زادت نسب السرقة خاصة مع انتشار البطالة والفقر خلال وبعد العشرية السوداء التي عرفها المجتمع الجزائري.

03-**الجرائم الأخلاقية**:عرف المجتمع الجزائري جرائم أخلاقية لم تكن معهودة من قبل وبشتى أنواعها، بل أبشع من ذلك وقوع جرائم زنا المحارم في مجتمع ديانته الإسلام ! والذي يأمر بالرجم حتى الموت في مثل هذه الحالات،وهذا إن دل على شيء فهو يدل على غياب كلي للوازع الديني عند هؤلاء الأفراد،وهذا في حد ذاته يدق ناقوس الخطر لمرحلة أصعب،كما ساهمت وسائل الإعلام في نشر الثقافة الغربية التي تحمل في طياتها سموما قضت على الكثير من الأفراد والأسر الجزائرية.

04-**جرائم الاختطاف**:خاصة اختطاف الأطفال ،مثل ما حدث في سنة 2013 من بروز رهيب لهذه الظاهرة بالمجتمع الجزائري وهذا الاختطاف وصل إلى حد القتل،مثل ما حدث في ولاية **قسنطينة** اختطاف طفلين وقتلهما بالمدينة الجديدة على منجلي في مارس 2013،(تلفزيون النهار ،أخبار السابعة،يوم 10مارس2013) [6].

05-**جرائم القتل**: مثلما حدث في ولاية جيجل إذ أقدم رجل على قتل ابنه(شهر أوت من سنة 2011م)،ومثال ذلك أيضا شاب في العقد الثالث من عمره قتل آخر بخنجر ويصيب شقيقه بجروح في عراك جماعي **بعنابة** واستعملت جميع أنواع الأسلحة البيضاء والحجارة(جريدة النهار،يوم 26 مارس 2013،ص08) [7]

06- **جرائم ضرب وقتل الأصول**:مثل ما حدث بولاية **بسكرة** إذ أقدم شاب يبلغ من العمر 25 سنة بضرب والدته البالغة من العمر 51 سنة وتهديدها بالقتل(جريدة النهار،يوم 16 فيفري 2013،ص11)[8]

07-**جرائم الانتحار**: المنتشرة بصورة رهيبة،وخاصة ما تنشره الجرائد يوميا من حوادث من هذا النوع،و من الأمثلة ذلك انتحار تلميذة شنقا في **أدرار** نتيجة ظروفها الاجتماعية المزرية(جريدة النهار،يوم 26 مارس2013،ص24)[9].

08-**الجرائم السياسية**: كالجرائم التي وقعت خلال الفترة مابين سنة 1990 م إلى سنة 2000م التي كانت نتيجتها وخيمة على جميع أبينة المجتمع الجزائري خلال تلك الفترة أو بعدها،فضحايا ومخلفات تلك الفترة ما زالت إلى اليوم منها انتشار عدد المشردين واليتامى والهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة مما أحدث أزمات عديدة بداخل المدن كانتشار ظاهرة انحراف الأحداث،و زيادة نسب التسرب المدرسي،...الخ.

خامسا: التغير الاجتماعي والجريمة بالمجتمع الجزائري:

هناك علاقة وثيقة بين التغير الاجتماعي والجريمة فحسب روبرت ميرتون أنّه كلما حدثت تغيرات هامة في البناء أو الأهداف يتعين علينا أن نتوقع تغيرات مماثلة في قطاعات المجتمع التي تعرضت أكثر من غيرها لهذه الضغوط ،ومفارقات في معدلات السلوك الانحرافي(جابر،س،سنة 2007،ص89)[10]،أي روبرت ميرتون يرى أنه الإجرام والانحراف عموما ينتج عن نقص التطابق بين القيم والفرص (وولف،ر،سنة 2012،ص40) [11]

والمجتمع الجزائري تعرض هو الآخر إلى مجموعة من التغيرات الاجتماعية التي ساهمت في تغير الكثير من المعطيات السوسيو ديموغرافية والثقافية وساهمت في ظهور بعض الظواهر المستحدثة ،فيما يلي نورد بعض هذه المتغيرات ونتائجها على القالب العام للمجتمع:

-**فمن ناحية التطور التكنولوجي والإعلامي:** إن التّغير الذي عرفه الإنسان في العصر الحديث في مجال التكنولوجيا متطور جدا و لقد أثرت الاستكشافات على الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للشعوب و منها الجزائرية و من بين أهم الآثار التي يتركها التغير التكنولوجي هو تناقص العمل اليدوية و المهن الحرفية،كذلك بسبب انتشار ثورة المعلومات واستخدام الناس للابتكارات الاتصالية الحديثة(هاتف نقال،حاسوب ،انترنت،بريد إلكتروني ..) بالعالم ككل وبالجزائر جذبت انتباه وتفكير الأفراد لمشاهدة واستماع الأخبار الثقافية العالمية فأبعدهم عن الاهتمام بتراثهم وخاصة الجيل الجديد ممّا أحدث فجوة بين الآباء والأبناء وبالتالي تأثّرت مؤسسات التنشئة للمجتمع خاصة على مستوى الأسرة فمثلا في مجال المعرفة الالكترونية والمعلوماتية والتي لم تكن موجودة ومعروفة لدى الجيل القديم فالأبوين الذين دأبوا على تنشئة أبنائهم أسريا وتعليمهم أنماط السلوك والتفكير و اكسبوهم المعايير والقيم الأخلاقية و الدينية و غرسوا فيهم الضوابط الاجتماعية و الحالة كذلك عند المعلمين والمدرسين في المدارس الابتدائية ،لكن بعد ابتكار المعرفة الالكترونية أضحى الجيل الجديد يعلم أبويه كيفية استخدامها و بالتالي أصبح الجيل القديم مستقبلا والجيل الجديد مرسلا في عملية التنشئة و هذا من ضرورات التغير الاجتماعي أي أن الأسرة تأثرت بهذا التغير من ناحية وظائفها وحلت محلها مؤسسات أخرى.

طبعا دون أن ننسى ما لواقع الإعلام الجزائري بحيث يفتقر إلى معايير خالصة وخاصة بالمجتمع ذاته، فإذا نظرنا إلى التلفزيون مثلا كوسيلة إعلام في متناول الجميع نجد أن لا وجود لبرامج خاصة و تعبّر عن المجتمع الجزائري بل في أغلبها تصوّر عادات و معتقدات و ثقافات مجتمعات أخرى مصرية أو مكسيكية

،و مؤخرا برامج تصور عادات من المجتمع التركي بحيث أصبح الفرد الجزائري يتطلع إلى طموحات لا يمكن أن تتحقق بالموازاة مع معطياته السوسيوثقافية و السوسيو اقتصادية و هذا ساهم في جعل الفرد الجزائري يعيش حالة من اللامعيارية التي قدم اميل دور كايم العلاقة بين هذه الحالة والجريمة(سيتم التفصيل فيها أكثر في الجزء المخصص للمقارنة النظرية للظاهرة بالمجتمع الجزائري).

– **من ناحية التحولات الاقتصادية و التنموية بالجزائر:** نجد أن عملية التنمية بالجزائر لا تلبّي احتياجات السكان و يزداد الوضع تعقيدا إذا ربطنا تلك بالمتغيرات الدولية والإقليمية و ما أفرزته من تحوّلات على الصعيد السياسي والاقتصادي الاجتماعي والثقافي التي رمت بظلالها على الدول النامية و منها البلدان التي توصف في تقرير التنمية البشرية بالبلدان الأكثر فقرا،وفي عالمنا المتغير يمكن القول أن التحوّلات السريعة التي شهدها المجتمع البشري منذ العقود الأخيرة من القرن العشرين سواء على الصعيد التكنولوجي أو على صعيد التحولات الاقتصادية باتجاه اقتصاد السوق و عولمة التجارة أدخل العالم مرحلة جديدة من التغيرات السلبية والاقتصادية والاجتماعية وأصبح النظام الاقتصادي العالمي قائم على سيطرة الاحتكارات الضخمة حيث تتركز قيادة الاقتصاد العالمي بيد الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تسيطر على حركة التجارة العالمية كونها تشكل حاليا القوة الثانية في الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية ،إلى جانب التوجه العام الذي يفرضه البنك الدولي على دول العالم بربط القروض والمساعدات بالتوجه الاقتصادي تحت مسميات ما يعرف بالإصلاحات الاقتصادية و إعادة الهيكلة و الذي يعني التحول الكامل للقطاعات الاقتصادية التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص مما يؤدي إلى تخلي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية و هذا ما أثّر بشكل كبير على البلدان المتخلفة–منها الجزائر– و تدهور أوضاعها الاقتصادية والمعيشية و تحوّلت فئات واسعة من المجتمع إلى طبقة الفقراء منها الطبقة الوسطى التي تأثرت بشكل مباشر و أدت هذه التطورات إلى ذوبانها في مصاف الفئات الفقيرة في المجتمع و توسعت رقعة محدودي الدخل و هو ما أدى إلى وجود فئات من المجتمع –خاصة الأطفال– محرومة من إشباع احتياجاتهم المادية الأساسية وتعجز أسرهم عن كفالة معيشتهم و رعايتهم و تلبية متطلبات النمو و البقاء أمام الحاجة و العوز و تدهور الحياة المعيشية للفرد و الأسرة ما يدفع أبنائهم التوجه إلى سوق العمل الذي لا يتيح مجالا للعمل سواء أكان لأسباب متعلقة بالسن القانوني أو بسبب وجود البطالة و ضعف التنمية فيتوجه الأطفال إلى الشارع (بوزيان، ر، سنة2007 ،ص03)[12]،و لما لا إلى ارتكاب جرائم (كالسرقة ،القتل،إدمان المخدرات ...الخ) و هذا كإحدى سلبيات هذا التحول الاقتصادي،هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المشكلة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر تتمثل في انخفاض الدخل السنوي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع القدرة الشرائية و في انخفاض اليد

العاملة و السبب هو الأزمة العالمية و انخفاض سعر البترول سنة1986 التي دفعت الدولة إلى تقليص القسط المخصص للاستثمارات العمومية ب5,2 نقطة مما أدى إلى تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة دون أن ننسى أنّه منذ الثمانينيات كان هناك تراجع في ديناميكية التشغيل مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة حيث انتقلت من 16 بالمائة سنة 1985إلى 21بالمئة 1987 إلى أن وصلت حسب نتائج الإحصاء العام للسكان و السكن لسنة 1998 إلى 34 بالمائة(حيتامة،ا،سنة 2007،ص135)[13]، و في هذا السياق يقول الدكتور بلقاسم سلاطنية في دراسته لظاهرة العنف والفقر بالمجتمع الجزائري :"كذلك ساهمت عناصر جديدة في إدخال المجتمع الجزائري ضمن دائرة التخلف والتبعية و النمو الديموغرافي المذهل هو الاعتماد على منتوج واحد مما ساهم في إضعاف الاقتصاد الجزائري ،الأمر الذي انعكس على المجتمع الجزائري بكل شرائحه الاجتماعية وخاصة منها ذات الدخل الضعيف "(سلاطنية،ب،سنة2008،ص128)[14] فكل هذا مسّ صميم حياة الأفراد و أثر على مستواهم الاقتصادي والاجتماعي وهز ثوابت الأنساق في المجتمع الجزائري(مثلا عدم القدرة على تدريس الأبناء،خروج الأطفال للعمل والإحصائيات تشير إلى أنّ الجزائر تحتل المرتبة الأولى على مستوى المغرب العربي في عمالة الأطفال ب1,8 مليون طفل بينهم 1,3مليون تتراوح أعمارهم بين 6 و 13 سنة من ضمنهم 56 بالمائة من الإناث و 28 بالمائة لا يتعدى سنهم 15 سنة (http/benbadis.org)[15] وتعوّد الأطفال على المال نتيجة للعمل المؤقت قد يجعلهم عرضة للإجرام إذا صادف و زال مصدر الدخل.

– **أما على الصعيد الثقافي** : من المعلوم لدى الجميع أن تطوّر المجتمع و تخلّفه إنما هو طبق الأصل لثقافته التي يتميز بها،فمن المؤكد تاريخيا أن ثمّة قاسم مشترك بين تطوّر المجتمع و ثقافته لأنها هي فكرة مقياس الرقي والازدهار ،والمتتبع للأزمة الثقافية الجزائرية يدرك يقينا صحة ما نقول ،نظرا لتميّز المجتمع الجزائري بتبعية فكرية و اغتراب اجتماعي و استلاب ثقافي ،هذه التبعية الثقافية إنما هي مصطلح تاريخي قائم على النظرية الاستعمارية التي ترفض الأطروحات المناقضة لها والتي تدعو لمواجهة الرّكود الثقافي و محاولة النهوض به ،ومن أهم المشاكل الاجتماعية الثقافية التي واجهها المجتمع الجزائري قضية ازدواجية الثقافة على مستوى النخب المتعلمة والسياسية ،و ما آلت إليه هذه الازدواجية من صراع ثقافي إيديولوجي فيما بينها ،والذي تطوّر إلى صراع إيديولوجي و عقائدي ،تجلّت ملامحه أكثر على مستوى اللغة والثقافة خاصة في التصادم بين العربية و الفرنسية باعتبارهما وسيلتين لنقل الإيديولوجية.....، ومن أهم المشاكل التي واجهت الثقافة الجزائرية مسألة الهوية خاصة في منطقة القبائل وتطورت الأمور من مسألة الهوية إلى روح المواطنة و مطالبة البعض بالانفصال و الاستقلال الذاتي و هذا بسبب التهميش و الفشل الاجتماعي

الذي يعيشه مجتمعنا ،هذا الفشل الذي طال مجالات حساسة داخل المجتمع تعتبر البنية الأولى لبنائه وتثقيفه حتى عجزت عن أداء أدوارها ووظائفها التي وجدت لأجلها بفعالية كاملة ،فمن الأسرة إلى المدرسة إلى المسجد ثم دور الشباب و مراكز التكوين و الترويض و كل المؤسسات التربوية الهادفة كل هذه المؤسسات هي قريبة الزوال ليحل محلها الملعب ،قاعات اللعب والحفلات(حيتامة ،ا،سنة2007،ص138 و139)[16] ،فهذه المعطيات لكفيلة باختلال موازين القوى الثقافية و حتى غير الثقافية بالمجتمع الجزائري.

كذلك نتج عن ذلك اختلاف ثقافة الأفراد و أفكارهم ومعتقداتهم و مشاعرهم وآرائهم فأصبح المجتمع يسوده نوع من اللامعيارية القيمية نتيجة هذا الاختلاف بين أفراد المجتمع و كما يؤكد دور كايم في تحليلاته أنه تزيد نسب الجريمة بمجتمع ما عندما تطغى اللامعيارية.

– **أمّا الجانب السياسي و الأمني للمجتمع الجزائري** : فقد مرّت الجزائر بأزمة أمنية سياسية و نمو ظاهرة الإرهاب بشكل سريع–لا يسعنا الحديث عن خلفياتها بقدر ما سنتحدث عن مخلفاتها –حيث تأثرت بها جميع الأسر الجزائرية سواء من بعيد أو من قريب فالتدّمير شمل العديد من منشآت الدولة (خاصة المدارس التي تعرضت للحرق و النهب)و التفجيرات التي ما سلمت منها أي منطقة و قتل جماعي للأشخاص مما نتج عنه الكثير من اليتامى و المشردّين (و بالتالي عدم قدرة الأمهات على تحمّل مسؤولية تربية الأبناء لوحدهن بغياب الآباء فزاد ذلك من انحرافهم) وبروز ظاهرة هجرة السّكان من الأرياف إلى المناطق الآمنة و هروبا من التهديدات التي تلاحقهم بالمد اشر و القرى مما أدى إلى ظهور فوضى بالمدن و انتشار البيوت القصديرية والبطالة لأنه ليس كل ريفي انتقل إلى المدينة يتمكن من الحصول على العمل ،بالإضافة إلى بروز أزمة السكن ،و كذلك عدم تكيّف الأطفال و المراهقين بالمناطق الجديدة الحضرية ... وما إلى ذلك من مخلفات للازمة السياسية والأمنية.

– **بعض التغيرات التي طرأت على المدينة الجزائرية:** بعد الاستقلال أصبحت الجزائر دولة مستقلة يحتل سكانها الحضريون نسبة 30% من مجموع السكان، أما النسبة الباقية 70% فكانت لا تزال تقطن الأرياف وتمتهن المهن الريفية و الفلاحية بصفة عامة. و لئن لعبت الأحداث التاريخية و السياسية دورها في تقوية الهجرة الريفية نحو المدن قبل الاستقلال فإن مرحلة ما بعد الاستقلال شهدت بدورها نزوحا ريفيا مكثفا نحو المدن لعبت السياسة دورا مهما في تحريكه إضافة إلى النمط الجديد من التنظيم الاقتصادي الموجه،استعملت فيه وسائل التخطيط المركزي، زيادة على أنماط التخطيط الإقليمي و المحلي أو ما يعرف بالبرامج الخاصة التي شملت : الواحات، الأوراس، تيزي وزو، التيتري، تلمسان، سطيف، سعيدة، قسنطينة، الشلف، عنابة، و قد أحدثت تغيرات جذرية في خريطة الجزائر، حيث شيدت القرى الفلاحية، و توسع مجال المدن بتهيئة مناطق

سكنية جديدة، توسيع شبكة الطرق البرية، إنشاء مركبات جامعية في مختلف أرجاء القطر،هذه القرى الفلاحية كانت بمثابة نواة لمدن مصغرة في تطور، تحتوي على جميع المزايا الحضرية الأساسية التي غيرت من الطابع الفلاحي، و عوّدت الفلاحين على حياة شبه حضرية، و قد تطورت هذه القرى لتصبح فيما بعد مراكز حضرية أو شبه حضرية بحيث أصبح العديد منها فيما بعد مراكز لبلديات أو دوائر إدارية بعيدة كل البعد عن النشاط الزراعي .إضافة إلى ذلك، نذكر سياسة التصنيع التي ساعدت على نمو المراكز الحضرية دون نمو التجهيزات و المرافق الحضرية كما أدت إلى التوسع العمراني للمدن على اختلاف مستوياتها الكبرى و المتوسطة و الصغرى. لكن هذا الاهتمام بالتصنيع أدى إلى التركيز على استخدام الأرض و التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، أحيانا بشكل نظامي، و أخرى بشكل فوضوي، أدّى إلى انتشار أحزمة من البؤس و الشقاء متمثلة في انتشار الأحياء القصديرية بحواف هذه المدن، وبالتالي تشوه صورتها الحضرية. و الآن نجد أن المدينة الجزائرية(كما سبق القول) و قد دخلت مرحلة الأزمات الاجتماعية، مثل أزمة السكن و انتشار البطالة من جراء العدول عن الاستثمار في القطاع الصناعي العمومي، و نزع الدعم الحكومي لبناء القطاعات الأخرى، عدم قدرة الهياكل والتجهيزات الحضرية من تغطية الاحتياجات السكانية المتزايدة، فالمدينة الجزائرية الآن تتخبط في مشاكل لا نهاية لها وفقدت من خلال هذه المشاكل هويتها و شكلها الحضري، و قدرتها على تلبية مطالب ساكنيها (لبعل ،آ،2004،ص10)[17].

فهي إذن مرحلة صعبة عاشها المجتمع الجزائري و تحوّلات على جميع الأصعدة تأثرت بها جل مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع أدت إلى حدوث خلل معياري ،خاصة وأن الدراسات العديدة التي تناولت التغير الاجتماعي على اختلاف اتجاهاتها و مجالاتها المكانية و الزمانية اتفقت جميعا على أن التغير سواء كان في النظام الاقتصادي ،أم الثقافي، أم التكنولوجي، أم الديمغرافي للمجتمع فإنه ينعكس على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد و الجماعات و تحدث بذلك تغيرات اجتماعية هامة في المجتمع قد تعمل على هدم أو التشكيك في بعض القيم السائدة كما تبرز العديد من القيم الجديدة التي تتعارض مع القيم القديمة، وعندما يفقد الضبط الاجتماعي قوته أو بعضا منها لإعادة التكييف و التوازن في المجتمع من جديد فغالبا ما يتعرض المجتمع وتنظيماته إلى أنواع من التفكك و الانحلال، فهذه التّحولات والتغييرات المتداخلة فيما بينها أفرزت مجتمعا له طابعه الخاص وخصوصية مجتمعية على جميع المستويات الثقافية الاجتماعية الاقتصادية....إذن فمن نتائج التغير الاجتماعي أن تتأثر تركيبة المجتمع ،فالمجتمع مكوّن من مؤسسات و هذه المؤسسات متصل بعضها ببعض و يكمل بعضها الآخر فأي تغير يحدث لهذه المؤسسات أو بعضها يؤدي إلى الخلل في طبيعة العلاقة مع بعضها البعض.

سادسا: المقاربة النظرية للجريمة بالمجتمع الجزائري: في هذا الجزء نقدم إشارة بسيطة لفحوى النظريات البيولوجية والنفسية باعتبار أن الجريمة ظاهرة سوسيولوجية ولا بد من تحليلها وقراءاتها وفق سياق اجتماعي تاريخي اقتصادي،أي لدراسة الجريمة كظاهرة سوسيولوجية لابد من فهمها انطلاقا من المجتمع الذي تتواجد فيه،وهذا سبب النقد الذي تعرضت إليها النظريات التي تركز على ذات المجرم(النفسية والبيولوجية)، أما النظريات السوسيولوجية فسنورد بعض منها ونحاول تقديم أهمها مع التركيز على بعض النظريات التي يرى الباحث أنها ممكن أن تقدّم تفسيرا قريبا لظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري:

النظريات البيولوجية: اهتمت النظرية البيولوجية بدراسة وتحليل المظاهر البيولوجية لجسم الإنسان وعلاقة هذه المظاهر بسلوك الإنسان كذلك فقد حاولت هذه المدرسة كشف العلاقة بين صفات الفرد البيولوجية والسلوك الإجرامي ، وقد تمخضت عنها عدّة نظريات،أهمها نظرية سيزاري لمبروزو،و دي تيلو.

النظريات النفسية:تفسير السلوك الإنساني بصفة عامة سواء كان سويا أو منحرفا عن طريق الكشف اللاشعوري في الحياة العقلية الذي يحوي الذكريات والخواطر الماضية والغاية من لم تأت مدرسة التحليل النفسي لغرض تفسير السلوك الإجرامي فحسب وإنما كان هدفها ذلك إيجاد التفسير المناسب للسلوك(رحماني،م،سنة 2006،ص 70)[18]

النظريات السسوسيولوجية:

01-نظرية التقليد والمحاكاة: يعتبر القاضي والكاتب والعالم الاجتماعي الفرنسي غابريال تارد(Gabriel tard) مؤسس هذه النظرية،يستخدم تارد عملية التقليد لتعليل انتقال الصور الاجتماعية ولتعليل ثباتها، ويخضع التقليد للقوانين المنطقية وغير المنطقية على السواء، ويتكون المجتمع من جماعة من الناس قادرين على تقليد أحدهم الآخر(الجوهري،ع،سنة2002،ص146) [19] أن تارد ركز اهتمامه ودراساته على أثر العوامل الاجتماعية على عناصر السلوك بشكل عام ، وعلى السلوك الإنحرافي بشكل خاص، فقد ناقض تارد في أفكاره ومبادئه وأطروحاته النظرية البيولوجية حيث أكد أن الإنسان لا يولد مجرما ولا يمكن اعتباره مجرما بالفطرة أو بالميلاد ولكن البيئة الاجتماعية وما يتفرع منها نقل التنشئة الاجتماعية هي التي تبرز السلوك الإجرامي (العكايلة،م،سنة 2006،ص 146) [20].

فالتقليد عند تارد يعني أن الوسط الاجتماعي يؤثر في الفرد لأن كل فرد منّا يميل إلى تقليد الآخرين ومحاكاتهم في تصرفاتهم، فالجريمة كأية حقيقة اجتماعية أخرى نشاط اجتماعي ينتقل كالبدعة من فئة قليلة عليا إلى فئات كثيرة دونها فمن المجرمين من الطبقة الأرستقراطية يسري الإجرام إلى الطبقة الدنيا بين أفراد أكثر عددا(رحماني ،م، مرجع سابق، ص ص 91 92) [21].

وقد تمّ إدراج هذه النظرية نظرا لقدرتها على استنطاق واقع الجريمة بالمجتمع الجزائري،خاصة وأن الفرد الجزائري مولع بالتلفزيون والممثلين وأفلام الأكشن والرعب التي تحفز وتساعد على الإجرام واحترافه.

02-نظرية اللامعيارية عند إميل دور كايمEmile Durkheim :

اللامعيارية تمثل فكرة محورية في نظرية العلامة ***أميل دوركايم*** *"Emile Durkheim* دور كايم السوسيولوجية و التي استخدمت كأداة لتحليل الانحراف و فهم السلوك الإنساني بوجه عام (جابر،س،سنة2004،ص20) [22]، طوّر هذه النظرية وانطلق فيها من رفضه التام لتفسير الجريمة تفسيراً نفسيا أو بيولوجيا أو أي تفسير يبتعد عن الرّكن الاجتماعي، تجنبا منه الوقوع في التفسيرات الغائية، أو الركون إلى عوامل دخيلة ، وهو يؤكد أن الجريمة ظاهرة اجتماعية طبيعية ولكنها ليست سوية، فالمشكلة في نظره تكمن في ارتفاع معدلاتها في زمن ما وبمجتمع ما، هذا ويرى أن من بين مؤشرات اجتماعية ظاهرة الجريمة هو وجودها في سائر المجتمعات الإنسانية من هذا، يبدو تغير ملحوظ في السؤال البحثي لديه من : لماذا أجرم الأفراد في هذا المجتمع وذلك الزمن-كما كان يطرحه النفسيون والبيولوجيون-، إلى لماذا زاد في هذا المجتمع وذلك الزمن ارتكاب الجريمة ؟

عموما انتهى دور كايم من دراساته عن التّغير الاجتماعي بالمجتمعات الإنسانية للقول بأن كثافة السكان بمنطقة ما بدورها تؤدي بدورها إلى تنوع المهن، وتعدد الأدوار،العامل الذي يفضي عن تكوين تشكيلة مغايرة نوعيا للتركيبة الاجتماعية السابقة للمجتمع في هذه الحالة من التغير،خاصة إن اتسم التغير بدرجة من السرعة، فإن المعايير الثقافية يحدث أن تبهت وتضعف في قدرتها على ضبط سلوك الأفراد وتوجيههم حيال ما تنص عليه، أي بصيغة أخرى لاحظ دور كايم أن المعايير الاجتماعية(الثقافية) تفقد ما لها من فعالية عندما تتغير الخصائص المميزة للجماعة تغيرا سريعا، مما يخلق حالة الأنومي التي يصاحبها ازدياد في حجم السلوك الإنحرافي(عبد الله ،أ،www.pdffactory.comمهمل الصفحة) [23]

03-نظرية الاختلاط التفاضلي ادوين سذرلاند Edwin Sutherland: تتلخص نظرية سذرلاند في مجموعة من المبادئ نوردها في ما يلي:

1-السلوك الإجرامي هو سلوك متعلم، لذلك لا يمكن القبول بالفكرة التي تدعي أنه وراثي، وكما أن الفرد لا يستطيع أن يصنع آلة ميكانيكية كذلك لا يمكنه أن يخترع السلوك الإجرامي بدون سابق تعلم أو تدريب بشكل من الأشكال.

2- يتم تعلّم السلوك الاجتماعي عن طريق التفاعل الاجتماعي مع أشخاص آخرين.

3-يحدث القسم الرئيسي من السلوك الإجرامي المتعلم ضمن الجماعات أو الفرق الشخصية الودية.

4-يتضمن تعلّم السلوك الإجرامي:

أ- تعلم فنون ارتكاب الجريمة التي قد تكون بسيطة أو معقدة

ب-تعلم الدوافع الخاصة والحوافز والمواقف وكذلك تبريرات السلوك الإجرامي.

5- يتم تعلم الدوافع والحوافز من خلال تعريف القوانين تعريفا حسنا يحبذ الطاعة أو تعريفا سيئا يستحسن المخالفة، وقد يتوفر المجتمع الواحد على جماعة من المستحسنين و أخرى من المستهجنين ويمثل هذا نوعا من التصادم الحضاري(وجل المجتمعات العربية منها المجتمع الجزائري تعاني من هذا التصادم بين القيم العربية الإسلامية والقيم الغربية المادية).

6-يصبح الشخص مجرما أو جانحا بسبب رجحان كفة التعاريف التي تستحسن مخالفة القيم والقوانين على كفة القيم التي تستحسن طاعتها،لكن قوة تأثيرها بهذا الاتجاه أو ذاك ليست واحدة ومتشابهة بل تتراوح على أساس التكرار والاستمرار والأولوية و العمق(إدريس الكتاني،الآثار السلبية لمشاهد العنف والإجرام في التلفزيون والسينما على سلوك الطفل، المجلة الأمنية للدراسات الأمنية ،المجلد3،العدد 5،ديسمبر سنة 1987،ص67) [24].

7- السلوك الإجرامي يعبر عن احتياجات الفرد وقيمه إلا أنه لا يفسر بناءا على هذه الاحتياجات والقيم ، فنلاحظ أن اللص يسرق من أجل سد حاجته والعامل يعمل من أجل الحصول على النفوذ أيضا لسد الحاجة والمطلب (العكايلة،م ،سنة 2006 ، ص 149) [25] .

هذه النظرية تمّ إدراجها باعتبارها تولي اهتمام لتأثير جماعة الرفاق على أجرام الفرد وانحرافه،وهذا ما نجده عند الفرد الجزائري إذ تلعب الرفقة السيئة الدور الكبير في انحراف الأفراد خاصة الأبناء ،وهذا ما توصلت إليه أغلب الدراسات الجزائرية في هذا المجال.

04-نظرية التفكك الاجتماعي: التفكك الاجتماعي مصطلح شاع استخدامه في كتابات علماء الاجتماع للدلالة على مفهوم عام يشمل على كل مظاهر سوء التنظيم في المجتمع من الناحيتين العضوية والثقافية، وقد يراد به أحيانا عدم التناسق أو التوازن بين أجزاء ثقافة المجتمع،وتتمثل دواعي التفكك الاجتماعي في التغيرات السريعة التي تحدث داخل المجتمع،فعندما يتعرض المجتمع لحالة من عدم الاستقرار في العلاقات

القائمة بين أعضائه فإن الترابط الاجتماعي ينعدم بين أجزائه(العنف الطلابي لدى طلاب المرحلة المتوسطة في ظل المتغيرات النفسية والاجتماعية،مذكرة ماجستير منشورة،علي بن نوح بن عبد الرحمن الشهري،سنة2009،السعودية،ص19) [26]،يعتبر الباحث الأمريكي دورتن سيلين أول من أفصح عن أثر التفكك الاجتماعي في إحداث الظاهرة الإجرامية،عندما أوضح أن المجتمعات الريفية يسودها الترابط ويشعر الفرد داخلها بالأمن والاستقرار،مما يجعل سلوكه منسجما مع المعايير السائدة في المجتمع ،بخلاف المجتمع الحضري،ويلخص **سيلين** مضمون نظريته فيما يلي:

إن التّفكك الاجتماعي يلعب دورا قويا في نمو ظاهرة السلوك المنحرف،باعتبار أن الفرد يرتبط بمجموعة من الوحدات الاجتماعية والنظم التي وكل وحدة منها تشبع له بعض الحاجات،ولكل وحدة مجموعة من المعايير التي تنظم السلوك،فإذا كانت تلك المعايير واحدة بالنسبة لكل الوحدات في المعايير التي تنظم السلوك،وحيث أن الفرد في تفاعله داخل المجتمع ينتقل من جماعة الأسرة إلى جماعة الرفاق،ومن المدرسة إلى زملاء العمل،ومن خلال تفاعل الفرد مع هذه الجماعات فإنه يكتسب منها بعض معايير السلوك التي توجه علاقاته بالآخرين،وأن فرصة التماثل بين المعايير تزداد كلما كانت الجماعات التي يتفاعل معها الفرد محدودة بعكس ما إذا اتسعت دائرة تفاعله وهو ما يؤدي إلى حالة من اضطراب في المخزون المعرفي للمعايير في حالة وجود أنماط ثقافية ومعايير مختلفة بين الجماعات تؤدي إلى صراعات داخلية تؤدي إلى أنماط انحرافه(المرجع نفسه،ص20)[27].

فنظرية التفكك الاجتماعي ترجع أسباب إجرام الفرد إلى اختلاف في معايير أسرته ومعايير الجماعات التي يتعامل معا لاحقا بعد الأسرة سواء جماعة الرفاق أو جماعة العمل أو...الخ ،ففي حالة كون المعايير متوافقة ومنسجمة فلا انحراف أمّا إذا كانت هناك اختلافات وصراعات بين هذه المعايير(الأسرة وجماعة الرفاق أو العمل) فثمة لا محال سيقع الفرد في السلوك الاجرامي نتيجة التناقض الموجود بينهما،والفرد الجزائري يتربى ويترعرع في أسرة محافظة متشبعة بالثقافة العربية الإسلامية،وما يلبث أن يخرج إلى الشارع أو المدرسة تكون له علاقات أوسع من ذي قبل تتميز بالكثير من الخصائص منها ما تكون متوافقة مع ما تلقاه من أسرته ومنها ما تكون مخالفة ومناقضة لمعايير وقيم أرسته فيحدث بداخله صراع وتناقض يجرّه إلى الجريمة والانحراف.

سابعا:سبل الوقاية من الجريمة بالمجتمع الجزائري:

إن الوقاية من الجريمة لا يعني انعدامها بالمجتمع فهذا مستحيل ،فالجريمة ظاهرة طبيعية ومتواجدة بكل المجتمعات سواء المعاصرة أو التقليدية ،بالمجتمعات الفقيرة والغنية ،لكن عندما يزيد حجم الظاهرة وتتعقد

أسبابها فلا بد من تدارك الوضع والتدخل العاجل للوقاية منها،ولعل أنجع السبل للوقاية منها هي التي تكون مدروسة ومتقنة التطبيق،وفيما يلي بعض منها:

01*تعزيز الوازع الديني لدى الأفراد وتوعيتهم بضرورة السير وفق المعايير التي ارتضاها لهم المجتمع وقوانينه،والسير كذلك وفق تعاليم الدين الإسلامي التي تنهى عن الفحشاء والمنكر.

02*إعادة النظر في مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة الأسرة والمدرسة ،وذلك وتدعيمها الدائم من طرف المسؤولين وتوعيتهم الدائمة بأهمية الدور المنوط بهما،وإشباع الحاجات الأساسية لأبنائها عن طريق تنمية أساليب التنشئة الاجتماعية.

03*تدقيق الإحصائيات المتعلقة بالجريمة بغية معرفة توزعها بالمجتمع ومناطق انتشارها أكثر حتى يمكن قراءة العلاقة بين المعطيات السوسيو ديمغرافية لهذه المناطق بوجود الظاهرة وانتشارها،فمن خلال الإحصائيات يمكن بحث العلاقة بين ظاهرة الجريمة والأحوال الاقتصادية أو الأسرية أو كثافة السكان في منطقة ما،وجوانب الظاهرة،وضرورة تكامل الهيئات المكلفة بجمع الإحصائيات كإحصائيات الشرطة وإحصائيات المحاكم والسجون،حتى تكون هذه الإحصائيات مرآة حقيقية للمجتمع.

04*حث الشباب على استثمار وقت الفراغ وتحويلها إلى أوقات ترويح بدل الانجراف وراء الأهواء وإتباع رفقاء السوء.

خلاصة:

كخلاصة لكل ما سبق ذكره نجد أن ظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري لها حيثيات كثيرة ومتعددة ومعقدة لا يمكن فهم تفاصيلها إلا من خلال التعمق أكثر في دراسة المجتمع الجزائري خاصة والجريمة تتميز بالتعقيد و تتواجد في جميع مناحي الحياة: الاجتماعية،الاقتصادية،السياسية،الأخلاقية... كما يرجع تعقيد الظاهرة إلى تعقد المجتمع الجزائري في حد ذاته وتعرضه مثل باقي المجتمعات إلى تغيرات ولعل أبرزها وأهمها على الإطلاق هو تأثير العولمة على مجالات الحياة للفرد الجزائري،وتطور وسائل الإعلام والاتصال ، وكذا المتغيرات الاقتصادية وبروز الخصخصة والسوق الحرة و...،كل هذا أحدث خللا في النسق الكلي للمجتمع الجزائري ممّا أدّى إلى بروز الكثير من الظواهر الإجرامية المستحدثة والغريبة عن أصالة هذا المجتمع العربي المسلم بالدرجة الأولى،وكذا تزايد في نسب الجرائم، فهي إذن تغيرات كمية ونوعية لظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري،وهذا ما جعل السيطرة عليها أصعب،ولكن رغم ذلك تبقى بعض الحلول المتوفرة ناجعة لو استخدمت أحسن استخدام كضرورة إعادة النظر في دور وأهمية المؤسسات التنشيئية ولعل أبرزها الأسرة والمدرسة ،وكذا مراقبة بعض وسائل الإعلام التي تحمل سموما في طياتها،أما الحلول العلمية للظاهرة فتتمثل أساسا في ضرورة تكثيف البحوث في هذا المجال والوصول إلى نظريات خاصة بخصوصية المجتمع

الجزائري ومنبثقة عنه حتى نضمن معالجة صائبة وناجعة للظاهرة بدل الاعتماد الدائم والكلي على نظريات غربية لصيقة بالمجتمعات الغربية ولاقت نجاحا بها وساهمت في إثراء الأطر النظرية والمعرفية حول الجريمة بهذه الدول ،عكس الدول العربية –منها الجزائر– التي وقعت في مأزق علمي ألا وهو إسقاط نظريات غربية على مجتمعات عربية فهذا يعني الفشل المسبق في معالجة الظواهر الإجرامية.

الهوامش:

01– غيث محمد عاطف:**قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية ، مصر، سنة 2006، دون طبعة، ص 84.

02–بن الشين أحمد: **التغير الاجتماعي و جنح الأحداث بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، سنة 2008، جامعة الجزائر، ص.03

03– عبد الله أحمد عبد الله: في اجتماعيات الجريمة والانحراف، قراءات اجتماعية معاصرة في النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة والانحراف الاجتماعي، من الموقع الالكتروني (www.pdaffactory.com ، ص 04.

04–حسن الساعاتي سامية:**الجريمة والمجتمع**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، سنة 1983،ط2 ،ص25.

05–جريدة النهار :يوم 26 مارس 2013،ص.05

06–تلفزيون النهار،أخبار السابعة،يوم 10 مارس 2013.

07–جريدة النهار ،يوم 26 مارس2013،ص08

08– جريدة النهار ،يوم 16 فيفري 2013،ص11

09– جريدة النهار :يوم 26 مارس 2013،ص.24

10– سامية محمد جابر:**الجريمة والقانون** ،دار المعرفة الجامعية ،سنة2007،ط1،ص89

11– والاس ألسون وولف رث،ترجمة الحوراني محمد عبد الكريم:**النظرية المعصرة في علم الاجتماع**،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،سنة 2012،ط1،ص40

12- بوزيان راضية: **دراسة بعنوان "أطفال الشوارع في الجزائر"**-،ص 03،أستاذة مكلفة بالدروس بقسم علم الاجتماع ،المركز الجامعي الطارف-الجزائر(منشورة بالانترنت بالموقع الالكتروني: www.docudesk.com.

13- حيتامة العيد :التفاوض بين السلطة و الجماعات المسلحة ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر،السنة الجامعية 2007/2006،ص.137

14- سلاطنية بلقاسم:العنف و الفقر في المجتمع الجزائري، دار الفجر للنشر و التوزيع،الجزائر، سنة2008، الطبعة 01،ص.128

15- الموقع الالكتروني:http/benbadis.org : يوم 22 نوفمبر 2009 على الساعة الحادية عشر صباحا.

16- حيتامة العيد :التفاوض بين السلطة و الجماعات المسلحة ،مرجع سابق،ص138 و.139

17- لبعل آمال: **آلية التسيير الحضري و التنمية المحلية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة بسكرة السنة الجامعية 2004/2003،ص.10

18- رحماني منصور:علم الإجرام والسياسة الجنائية،دار العلوم للنشر و التوزيع،عنابة – الجزائر،سنة2006،دون طبعة،ص.70

19- الجوهري عبد الهادي : **معجم علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية مصر سنة 2002 دون طبعة، ص146.

20- العكايلة محمد سند: **اضطرابات الوسط الأسري و علاقته بجنوح الأحداث**،دار الثقافة للنشر و التوزيع –بيروت ،لبنان،سنة2006، دون طبعة،ص146.

21- رحماني منصور:مرجع سابق، ص ص 91 92) [21].

22-جابر سامية محمد جابر سامية: سوسيولوجيا الانحراف،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية ،مصر، سنة 2004، دون طبعة، ص20.

23-عبد الله أحمد عبد الله :**في اجتماعيات الجريمة والانحراف**، قراءات اجتماعية معاصرة في النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة والانحراف الاجتماعي، منشورة بالموقع الكتروني:www.pdffactory.com)،

24- إدريس الكتاني:**الآثار السلبية لمشاهد العنف والإجرام في التلفزيون والسينما على سلوك الطفل،** المجلة الأمنية للدراسات الأمنية ،المجلد3،العدد 5،ديسمبر سنة 1987،ص.67

25- العكايلة محمد سند،مرجع سابق،ص149.

26-الشهري،علي بن نوح بن عبد الرحمن: **العنف الطلابي لدى طلاب المرحلة المتوسطة في ظل المتغيرات النفسية والاجتماعية**،مذكرة ماجستير منشورة ،سنة2009،السعودية،ص.19

27- المرجع نفسه،ص20.